الاستدلال بالروايات الضعيفة في دراسات الإعجاز العلميفي السنة النبوية الشريفة (معالجة واقتراحات).

الدكتورة: حكيمة حفيظي.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

ملخص بالعربية:

يدعو بعض أهل العلم اليوم، ممن لهم اهتمام بأبحاث الإعجاز العلمي في السنة النبوية الشريفة، من ذوي الاختصاص وغيرهم، إلى إعادة النظر في الروايات الضعيفة في الدراسات المتعلقة بالإعجاز العلمي في السنة النبوية الشريفة، بحجة أنها تحمل من الحقائق العلمية والطبية ما يؤهلها لأن ترقى إلى درجة الأحاديث الصحيحة.

فما مدى صحة هذا الادعاء؟ وهل يمكن اعتبار الحقيقة العلمية قرينة لتقوية الروايات الضعيفة؟ وهل غفل الأئمة النقاد عن مثل ذلك، وتنبه إليه أهل هذا العصر؟

هذا ما يحاول هذا البحث معالجته من خلال عرض نصوص لبعض من دعا إلى ذلك، ومناقشتها، وبيان منهج النقاد في الحكم على الروايات الضعيفة، ثم تقديم بعض الحلول والاقتراحات.

Résumé:
certains savants qui s'intéressent aux miracles scientifiques dans le coran et la sunna font appel aux spécialistes de la sunna, de reconsidérer les hadiths qualifiés de faibles utilisés dans les études relatives aux miracles scientifiques dans le coran et la sunna. Car ces hadiths comportent des vérités scientifiques ce qui les hissent aux degrés de hadiths vrais
Quelle est la véracité de cette doléance? Peut-on considérer la vérité scientifique comme élément pouvant élever les hadiths faibles au degré d'authenticité? Peut-on croire que les oulémas de première heure n'ont pas pu avoir accès à cette hypothèse? Et que les contemporains sont plus pertinents?
Cette recherche se propose de traiter en présentant les textes de ceux qui prônent cette doléance
Nous essayons, aussi, de présenter la méthodologie des études critiques dans la qualification des hadiths notamment ceux considérés comme faibles
En dernier lieu, nous essayons de présenter quelques solutions et suggestions

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وبعد،

فإن النظر في القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة بإمعان، وفهم، ودقة، قد يمكّن الباحث من استخراج حقائق علمية تذهل لها العقول؛ ذلك لأنهما، بالإضافة إلى ما جاء فيهما من علوم غيبية، و واجبات تعبدية، و أحكام تشريعية، وأخلاقية...الخ، فإنهما من مصادر العلوم والمعرفة الكونية، لذلك قسم العلماء مصادر المعرفة إلى قسمين:

الآيات المسطورة، المتمثلة في نصوص الوحيين: القرآن، والسنة النبوية الشريفة، والآيات المنظورة، المتمثلة في الكون، والآفاق، والأنفس، وكل ما يدرك بالحواس.

ولتفادي التوسع، والتكلف، والتعسف في استخراج الوجوه الإعجازية من النصوص الشرعية، وضع العلماء المتخصصون في دراسات الإعجاز العلمي، ضوابط وقواعد تقنن هذه العملية؛ كونها مسألة من الخطورة بمكان لا تحتمل التسرع، أو الظن، أو المجازفة والارتجال، من ذلك: اشتراطهم استبعاد الروايات الضعيفة، والواهية، والموضوعة من مجال الاستدلال في هذا الميدان، والاعتماد فيه على الروايات الصحيحة أو الحسنة لا غير.

وفي المقابل، نجد البعض ممن يهتم بالبحث في مجال الإعجاز العلمي، يدعو إلى إعادة النظر في الأحاديث الضعيفة في دراسة الإعجاز العلمي في السنة النبوية الشريفة، بحجة أنها تحمل من الحقائق العلمية، والطبية ما يؤهلها لأن ترقى إلى درجة الأحاديث الصحيحة، ومن ثم تثبت نسبتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

المبحث الأول: نصوص تدعو إلى إعادة النظر في الروايات الضعيفة في دراسات الإعجاز العلمي في السنة النبوية الشريفة.

نظرا لما تحمله بعض الروايات الضعيفة من معاني علمية، وحقائق طبية، دعا بعض الباحثين، أهل الفن من المتخصصين في علم الحديث، إلى إعادة النظر في هذه الروايات، حتى تتم الاستفادة منها في مجال الإعجاز العلمي في السنة النبوية الشريفة، من هؤلاء:

ـ فضيلة الدكتور أحمد بن أبي الوفا عبد الآخر الذي تقدم ببحث قيّم، أمام ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية[1]، تناول فيه جملة من الأفكار تتعلق بموضوع هذه الورقة، أعرضها فيما يأتي:

أ. "إعادة النظر في العمل بالأحاديث الضعيفة في دراسة الإعجاز العلمي في السنة النبوية"، مدعيا أن كثرة ترديد مصطلح" الأحاديث الضعيفة"، أوجد موقفا رافضا لدى المشتغلين بالإعجاز العلمي، فانصرفوا عنها، وهذه الأحاديث الضعيفة تحتوي على كثير من الموضوعات التي تصلح لأن تكون مادة علمية لدراسة الإعجاز العلمي؛ ولهذا فإن الانصراف عنها تسبب في نقص المصادر من السنة النبوية، فمثلا ماذا يكون موقف الدارسين للإعجاز العلمي في الطب النبوي من حديث "كلوا السفرجل على الريق فإنه يذهب وغر الصدر"[2] وحديث " لو عرف الناس ما في الحلبة لاشتروها بوزنها ذهبا"[3].

---

[1] – في الفترة من 15- 17/ 3/ 1425 الموافق 4-2004/5/6، عنوان البحث:" تقويم الأعمال التي تناولت الإعجاز العلمي والطبي في السنة النبوية"

[2] – ذكره السيوطي في الحاوي، وعزاه إلى ابن السني وأبي نعيم، كما ذكره صاحب كنز العمال وعزاه إليهما، ولم أقف فيما تيسر لي من مراجع على المصدرين. الحاوي للفتاوى، جلال الدين السيوطي، 113/2. وعزاه ابن أبي الوفا إلى كتاب "الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي" ولم أقف على هذا المصدر أيضا، انظر: تقويم الأعمال التي تناولت الإعجاز العلمي في السنة النبوية، ص13.

[3] – رواه ابن عدي من طريق جحدر عن بقية عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل مرفوعا، وقال في جحدر:" ضعيف ويسرق الحديث، وروى المناكير، وزاد في الأسانيد"، وعقب على هذه الرواية بقوله:" ولا أعلم يرويه عن بقية غير جحدر".ومن طريق ابن عدي، رواه ابن الجوزي في الموضوعات، ونقل نصه في جحدر، ورواه الذهبي من هذا الطريق في ترجمة جحدر. وللحديث شاهد، رواه ابن الجوزي من طريق حسين بن علوان عن هشام بن عروة عن عائشة قالت:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" لو علم أمتي ما لهم في الحلبة لاشتروها بوزنها ذهبا"، ونقل عن يحيى قوله:" حسين بن علوان كذاب" وقول ابن عدي إنه كان يضع الحديث. الكامل في ضعفاء الرجال، 191/1، الموضوعات، 199/2، ميزان الاعتدال، 116/1.

ب . العمل بهذه الأحاديث في هذا المجال، قياسا على العمل بها في فضائل الأعمال، الذي يوافق عليه علماء الحديث على مر العصور، ويقول فضيلته متسائلا:" ماذا يكون موقف العلماء من هذه الأحاديث وأمثالها التي قيل إنها ضعيفة؟ وهل يعملون بها كما هو العمل بها في فضائل الأعمال؟

ج . يرجو فضيلته من علماء الحديث، أن ينظروا في هذه القضية، على أن يصلوا إلى رأي فيه التيسير للعمل بالأحاديث الضعيفة في دراسات الإعجاز العلمي في السنة النبوية.

د .كما يطالبهم بتأليف الكتب المشتملة على هذه الأحاديث الضعيفة ذات المدلولات العلمية، وإبداء الرأي بما يساعد على توسيع مصادر البحث في الإعجاز العلمي للسنة النبوية، وبما يشجع العلماء على الإقبال على الأحاديث الضعيفة، لاستخراج ما فيها من حقائق والتوصل إلى الاكتشافات.

هـ استبعاده نهائيا الروايات الموضوعة التي اختلقها الكذابون، ونسبوها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم[1].

و . إقراره بأن استخراج الحقائق والمعارف العلمية من الأحاديث الضعيفة، قد يصبح من عناصر تعزيزها، فيعاد النظر فيها لإخراجها من حالة الضعف[2].

_ فضيلة الدكتور عز الدين كشنيط، الذي تقدم أمام ندوة الجزائر الدولية حول الإعجاز العلمي في القرآن والسنة النبوية الشريفة، بموضوع: " أثر الدراسات الإعجازية في نقد الراويات الإسرائيلية والحديثية"[3]، عرض فيه جملة من التساؤلات هي:

أ . إذا ثبت في دنيا العلوم ثبوتا قطعيا، ما يقوي رواية حديثية كان فيها وهن من جهة السند، أو انتقدت من جهة المعنى لمعارضة ظاهرها ما هو أقوى منها، وإذا ثبت علميا ما يرجح معنى على معنى آخر مما قد يؤيد قولا نقديا على آخر، ألا

[1] – يستبعد الروايات الموضوعة، وهو هنا يورد حديثين موضوعين ويدعو إلى النظر فيهما في هذا المجال.

[2] – تقويم الأعمال التي تناولت الإعجاز العلمي والطبي في السنة النبوية، ص13-14.

[3] – المنعقدة بسطيف من 10-2008/03/12.

يمكن أن تؤدي تلك الدراسات إلى استبعاد بعض الروايات التي لا سند لها أو واهية من الاستشهاد في الموضوع المذكور في كتب التفاسير أو شروح الحديث؟

ب . وإذا ثبت قطعيا ما يؤيد صحة حديث أو رواية كان فيها وهن من جهة بعض الرواة الذي غمز من جهة حفظه، ألا يمكن عدّ تأييد الحقيقة العلمية جابرا لحفظه في هذا الحديث؟

ج . ألا يمكن للحقائق العلمية أن تكون قرائن لصحة روايات فيها وهن من جهة السند، أو من جهة المعنى؟

د . ألا يمكن للدراسات الإعجازية أن تكون رافدا جديدا من روافد التحقق من صدق الروايات التفسيرية، التي وقع فيها الاختلاف، خصوصا بعض الإسرائيليات؟[1].

المبحث الثاني: أبرز الإشكالات المعروضة في هذه النصوص، وأهم ضابط للبحث في الإعجاز العلمي في السنة النبوية الشريفة وأهميته.

أولا: تحديد الإشكالات الواردة في النصوص السابقة

تحمل النصوص السابقة في طياتها مجموعة من الإشكالات ألخصها في ما يأتي:

1 . تحتوي الروايات الضعيفة على كثير من الموضوعات التي تصلح لأن تكون مادة علمية لدراسة الإعجاز العلمي في السنة النبوية، فهل يمكن لعلماء الحديث أن ينظروا فيها للعمل بها في هذا المجال قياسا على العمل بها في فضائل الأعمال؟[2].

[1]– أثر الدراسات الإعجازية في نقد الروايات الحديثية والتفسيرية، ص1؛ والرأي عندي أن هذه التساؤلات مشروعة، تحتاج إلى معالجة وتقديم حلول، خاصة لغير المتخصصين في علم الحديث ممن يعتقدون أن الروايات الضعيفة يجب أن يعاد فيها النظر في دراسات الإعجاز العلمي، لأنها تمثل ميدانا خصبا للاستدلال فيه، وهذا ما أحاول فعله في هذه الورقة، والله المستعان.

[2] – ويفيدنا نص ابن أبي الوفا أن أهل المصطلح مجمعون على العمل بالأحاديث الضعيفة في الفضائل، وستأتي مناقشة ذلك في محلها من هذا البحث في الهامش رقم: 1 من ص12.

2 . ألا يمكن للحقائق العلمية أن تكون قرائن لصحة روايات فيها وهن من جهة السند، أو من جهة المعنى؟

3 . ألا يمكن للدراسات الإعجازية أن تكون رافدا جديدا من روافد التحقق من صدق الروايات التفسيرية التي وقع فيها الاختلاف، خاصة بعض الإسرائيليات؟

ثانيا: أهم ضابط للبحث في الإعجاز العلمي في السنة النبوية.

يعد الإعجاز العلمي في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة شاهدا إضافيا على صدق رسالة محمد صلى الله عليه وسلم ونبوّته، كما يمثل رافدا جديدا من روافد الدعوة إلى الله عز وجل، ولخطورة البحوث المتعلقة بهذا الميدان، وضع العلماء المتخصصون فيه، جملة من الضوابط والقواعد لتقنين هذه العملية، خاصة أنها مسألة لا تحتمل التسرع أو الظن، أو الارتجال والمجازفة. ولعل من أهم تلك الضوابط، فيما يتعلق بالسنة النبوية الشريفة، تأكيدهم على أن تكون الأدلة الحديثية المستشهد بها، في درجة الصحيح أوالحسن[1].

ثالثا: أهمية هذا الضابط.

تكمن أهمية صحة الحديث المستشهد به في دراسات الإعجاز العلمي، والطبي في السنة النبوية الشريفة، في أن الإعجاز نفسه لا يتحقق إلا إذا تأكدنا من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قد قاله، أو فعله، أو أقره، وإلا فما فائدة العملية برمتها؟ ويكون الحق للمعارض والمماري أن يقول: إن النص الذي تستندون إليه غير ثابت أصلا، وهذا هو السبب في تشديد العلماء على هذا الشرط، وتمسكهم به، وهو أن يكون الحديث المستشهد به في درجة الصحة، أو الحسن.

المبحث الثالث: درجة الروايات التي يستشهد به في دراسات الإعجاز العلمي في السنة النبوية.

[1] – قواعد تناول الإعجاز العلمي والطبي في السنة وضوابطه، د. عبد الله المصلح، ص6.

إن تفصيل الكلام عن هذه المسألة، والنظر في دقائقها، وجزئياتها، يرجع فيه إلى كتب أهل المصطلح، ولأن المقام يستلزم مني التطرق إلى مثل هذا الموضوع، لعلاقته الوطيدة بالبحث، فإني سأتكلم عنه بإيجاز غير مخل، فيما أراه كافيا لخدمة هذا الموضوع.

أولا: الحديث المقبول الذي يستشهد به في مجال الإعجاز العلمي في السنة النبوية.

أقصد بالحديث المقبول: الحديث الذي تتوفر فيه شروط القبول وهي ستة:

1 . الاتصال: وهو أن يكون كل راو من الرواة قد أخذ الحديث عمن فوقه من الرواة دون انقطاع؛ فيخرج به كل حديث وسم بأي نوع من أنواع الانقطاع.

2 . العدالة: وهي ملكة تحمل صاحبها على التقوى، واجتناب الأدناس، وما يخل بالمروءة عند الناس، وهي من أهم أركان قبول الرواية؛ ويحترز بذكرها عن الراوي الذي وسم بالفسق، أو الكذب، أو غيرهما.

3 . الضبط: وهو أن يكون الراوي ضابطا لحديثه؛ سواء أكان من حفظه أو من كتاب، متثبتا منه عند التحمل، مستحضرا له عند الأداء؛ بحيث لا يكون مغفلا، ولا متساهلا في شيء من ذلك، إلا ما ندر، وذاك أمر معفوّ عنه، إذ لا يكاد يسلم منه أحد.

4 الخلو من الشذوذ: والذي يكاد يستقر عليه أهل المصطلح في حده، هو مخالفة الراوي الثقة من هو أوثق منه أو أحفظ، أو أكثر عددا[1].

[1] – الشاذ: اختلف في مفهومه عند أهل الفن؛ فهو عند الحاكم "ما يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة". ونقل الخليلي عن حفاظ الحديث، أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد، يشذ بذلك شيخ ثقة كان، أو غير ثقة: فما كان عن غير ثقة، فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به". وهو عند الشافعي وجماعة من أهل الحجاز، والذي اختاره كثير ممن كتب في المصطلح، كابن الصلاح وغيره: ما يرويه الثقات على لفظ واحد، ويرويه ثقة خلافه زائدا أو ناقصا" انظر غير مأمور: معرفة علوم الحديث، الحاكم، ص119. الإرشاد، الخليلي، ص13. و مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح للعراقي، ص 100-101 والنكت ، ابن حجر، 652/2-653، وتدريب الراوي، السيوطي، 123/1، و اختصار علوم الحديث، ابن كثير مع شرحه الباعث الحثيث، للسيخ أحمد محمد شاكر، ص56، والمقترح من قواعد المصطلح، عبد العزيز دخان، ص 186، وغيرها من كتب المصطلح.

5 . الخلو من العلة: وهي أسباب خفية تقدح في صحة الحديث مع أن ظاهره السلامة منها، ولا يطلع عليها إلا الجهابذة المتمرسون[1].

فإذا استوفى الحديث هذه الشروط الخمسة، حكم له بالصحة الذاتية، ولم يحتج إلى وسائل أخرى ليتحقق فيه ذلك، وهذا ما يسميه أهل الفن ب "الصحيح لذاته": وهو ما كان رواته في أعلى درجات الحفظ والإتقان والضبط، رواه كل واحد منهم عمن فوقه دون انقطاع، خال من الشذوذ، والعلة.

فإذا اختل في الحديث شرط من هذه الشروط، نزل عن هذه المرتبة إلى مراتب أخرى تدخل في دائرة المقبول، أو تنزل كلما اشتد الاختلال إلى مراتب الضعيف: فإما أن ينزل إلى درجة الصحيح لغيره، أو إلى الحسن لذاته، أو إلى درجة الحسن لغيره، وهكذا كلما اشتد اختلال الشروط، نزلت درجة الحديث إلى مراتب الضعيف الذي يدخل في دائرة المردود. ولمزيد بيان أتكلم بإيجاز عن هذه المسألة فيما يأتي:

. أما الصحيح لغيره: فهو ما كانت الصحة فيه غير ذاتية؛ وهو الحديث الذي يكون رجاله من أهل الصدق والعدالة . وهم رجال الحسن لذاته . ثم يروى من طرق أخرى، فتجتمع له القوة من الجهتين ويرقى إلى مرتبة الصحيح لغيره[2].

. وأما الحسن: فمنزلة دون الصحيح وفوق الضعيف ، يدور في دائرة المقبول، اختلف العلماء فيه إلى مذاهب، قال ابن كثير:" وهذا النوع لما كان وسطا بين الصحيح والضعيف في نظر الناظر، لا في نفس الأمر، عسر التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصناعة[...][3]. وينقسم الحديث الحسن عند أهل الفن إلى قسمين:

[1] – المقدمة مع شرحها التقييد والإيضاح للعراقي، ابن الصلاح، ص115، و المقترح من قواعد المصطلح، عبد العزيز دخان، ص191 – 192، وانظر غير مأمور كتب المصطلح السابقة وغيرها.

[2] – المقترح من قواعد المصطلح، ص 35، وانظر كتب المصطلح السابقة وغيرها.

[3] – اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث لأحمد شاكر، ص37، وانظر: المقترح من قواعد المصطلح، ص58.

أ . الحسن لذاته: وهو أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح، لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد من ينفرد به من حديثه منكرا، ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذا ومنكرا، سلامته من أن يكون معللا[1].

ب . الحسن لغيره: وهو الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث؛ أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث، ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحدث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر، حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه؛ فيخرج بذلك على أن يكون شاذا ومنكرا[2].

6 . وجود العاضد: الحديث الصحيح لذاته لا يحتاج إلى هذا الشرط، لأن الصحة فيه ذاتية ، وهو أرقى مراتب الحديث الصحيح[3]، فإذا خف ضبط الراوي في الحديث، وروي من وجه آخر مع الخلو من الشذوذ والعلة، نزل إلى مرتبة الحسن لذاته، فإذا روي الحسن لذاته من وجه آخر أو أكثر ترقى إلى مرتبة الصحيح لغيره، إلى أن ينزل الحديث إلى مرتبة الحسن لغيره، الذي يرقى إلى هذه المنزلة بوجود العاضد؛ وهو روايته بطريق آخر أو أكثر، لينزل الحديث بعد ذلك . وكلما اشتد الاختلال في الشروط الستة . إلى دائرة المرويات الضعيفة، والتي تنقسم بدورها إلى عدة أقسام بحسب اختلال هذه الشروط[4]:

---

[1] – المقدمة مع التقييد والإيضاح، ص47، وانظر: المقترح من قواعد المصطلح، ص 59. فإذا اجتمع مع هذا أن روي بطرق أخرى، فإنه يرقى إلى درجة الصحيح لغيره.

[2] – المصادر نفسها. فالأصل إذن في الحسن لغيره، أنه حديث ضعيف، ضعفه محتمل، فإذا روي من أوجه أخرى مع خلوه من الشذوذ والمتهم بالكذب، ارتقى إلى درجة الحسن لغيره.

[3] – أنا هنا في باب الكلام عن الحديث الصحيح، ولم أدخل أبدا في الكلام عن المتواتر، الذي يفيد العلم الضروري اليقيني، لا مجال للكلام عنه هنا.

[4] – المقترح في بيان المصطلح، ص117. واخترت للإيجاز . ما جاء به صاحب المقترح، وإلا، فأقسام الضعيف عند العلماء كثيرة من حيث التفصيل، وهي لا تخرج عما جاء هنا .

. فإذا اختل شرط الاتصال، عدّ الضعيف لاختلاله ستة أنواع: المنقطع، والمعضل، والمرسل، والمعلق، والمدلس.

. وإذا اختل شرط العدالة، عدّ الضعيف لاختلاله أربعة أنواع: الموضوع، والمتروك، والمطروح، وحديث المجهول.

. وإذا اختل شرط الضبط، عدّ الضعيف لاختلاله خمسة أنواع: المدرج، والمضطرب، والمقلوب، والمصحف، وحديث المختلط.

. وإذا اختل شرط الخلو من الشذوذ، كان الضعيف لاختلاله نوعين: الشاذ، والمنكر.

. وإذا اختل شرط الخلو من العلة، كان الضعيف نوعا واحدا هو: المعل.

وعند كلامنا فيما سبق، عن أهم ضابط وضعه العلماء في دراسات الإعجاز العلمي في السنة النبوية، رأينا أنهم ركزوا على الاستشهاد فيها بالأحاديث الصحيحة أو الحسنة، بمعنى استبعادهم كل الروايات الضعيفة والواهية، فكيف يسوغ إذن لبعضهم الدعوة إلى إعادة النظر في هذه الأحاديث الضعيفة في مجال دراسات الإعجاز العلمي؟ وهل لهذه الدعوة أي وجه من الصحة؟ هذا ما سأحاول معالجته في المبحث الآتي:

المبحث الرابع: حكم الدعوة إلى إعادة النظر في الروايات الضعيفة في دراسات الإعجاز العلمي في السنة النبوية الشريفة.

معالجة المسألة.

ذهب جمهور العلماء من المحدثين، والفقهاء، والأصوليين إلى اعتبار الحديث الصحيح حجة، وإلى أن الحسن لذاته مثله، وإن كان دونه في القوة، فقال الخطيب البغدادي:" أجمع أهل العلم، أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق الأمين"[1]، وقال عبد الرحمن بن مهدي: "أحفظ عن الرجل الحافظ المتقن، فهذا لا يختل فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه، لو ترك مثل هذا لذهب حديث الناس"[2]، وقال ابن أبي حاتم في مراتب الرواة:"

[1] – الكفاية، ص55.

[2] – الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، 38/2.

ومنهم الصدوق في روايته، الورع في دينه، الذي يهم أحيانا، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه أيضا"[1]، وقال ابن حجر الهيثمي:" اتفق الفقهاء كلهم على الاحتجاج بالحسن، وعليه جمهور المحدثين والأصوليّن[2].

أما الحسن لغيره، فالأصل فيه كما ذكرنا فيما سبق، أنه حديث ضعيف، غير أنه انجبر، بوروده من طريق آخر أو أكثر، مع سلامة راويه من التهمة، وسلامته من أن يعارضه شيء، ولهذا كان اختلاف العلماء في الاحتجاج به أشد؛ حيث صرح ابن القطان بأن هذا القسم لا يحتج به كله، بل يعمل به في فضائل الأعمال ويتوقف عن العمل به في الأحكام، إلا إذا كثرت طرقه، أو عضده اتصال عمل، أو موافقة شاهد صحيح، أو ظاهر القرآن[3].

والذي يظهر من كلام ابن حجر، أنه مع هذا المذهب، قال بعد ذكره هذا النص:" وهذا حسن قوي رائق، ما أظن أن منصفا يأباه، والله الموفق"[4]. واشترط الإمام السخاوي لقبوله، كثرة الطرق، وإلا فلا يقبل[5]، وذهب إلى الاحتجاج به الحافظ العراقي، وابن الصلاح، وابن حجر الهيثمي، وغيرهم[6].

وكون الحسن لغيره حجة لأمرين:

أ. أنه وإن كان ضعيفا في الأصل(هذا فيما هو قابل للاعتضاد)، فقد انجبر، وتقوى بوروده من طريق آخر أو أكثر، مع سلامته من أن يعارضه شيء، فزال بذلك ما كنا نخشاه من سوء حفظ الراوي أو غفلته، وتحصل بمجموع طرقه قوة تدل على ضبط الحديث، وحسن الظن براويه، أنه حفظه وأداه كما سمعه، لذلك سمي الحديث حسنا[1].

---

[1] – تقدمة الجرح والتعديل، 6/1 و10/1.

[2] – توضيح الأفكار، الصنعاني، 187/1، وانظر: المقترح، ص 60-61.

[3] – النكت، ابن حجر، 402/1.

[4] – المصدر نفسه.

[5] – فتح المغيث،86/1.

[6] – التبصرة والتذكرة، العراقي، 90/1-91، توضيح الأفكار، الصنعاني، 116/1، وانظر غير مأمور: فتح المغيث، السخاوي، 85/1-86، والمقترح، ص7.

ب . أنه لا بدع في الاحتجاج بحديث له طريقان، لو انفرد كل منهما لم يكن حجة، كما في المرسل؛ فإن الإمام الشافعي يحتج به إذا جاء نحوه مسندا من وجه ضعيف، أو وافقه مرسل آخر أرسله من أخذ العلم عن غير رجال التابعي الأول[2].

مما ذكرته كتب أهل الفن، ومما سبق، نخلص إلى أن الخلاف واقع بين العلماء في مسألة الاحتجاج بالحسن لغيره خاصة، ومنهم من يقبله في الفضائل، ويحتج به في الأحكام بشروط.

وإذا كان هذا هو حالهم مع الاحتجاج بالحسن، وهو قسم من أقسام المقبول، فإن اختلافهم في العمل بالضعيف في الفضائل أشد، فكيف إذن يسمح البعض لنفسه بالدعوة إلى الاحتجاج بالضعيف في مجال الإعجاز العلمي في السنة النبوية، وهو من أخطر السبل في الدعوة إلى الله عز وجل؟

إن علاقة الحديث من جهة ثبوته، ودلالته، وعدمهما، مع الحقائق العلمية، تندرج تحتها عدة مسائل وإشكالات، أحاول الإجابة عنها فيما يأتي:

الإشكال الأول: هل يردّ الحديث ظني الثبوت إذا خالف حقيقة علمية قطعية؟

هذه المسألة مفترضة لا وجود لها في الواقع، ووالله لو أجلب من يدعي تعارض الحديث الصحيح مع العلم القطعي بالخيل والركب، ولو استظهر بالثقلين، ما تمكن من الإتيان بدليل واحد يعضد ما يدعيه، والذي أعتقده، هو أن صحة الخبر تقوم بنفسها، وليست في حاجة إلى شيء آخر يزيد فيها أو ينقص منها، خاصة إذا كانت مخرجة على أصول المحدثين، ولكن إذا وافقت حقيقة علمية، فهذا ما يزيد النفس بها فرحا وانشراحا، واطمئنانا.

ومن جهة أخرى، أرى أنه من الصعب بمكان تأويل ظاهر النص حتى نصل به إلى موافقة مسألة علمية قد يظهر خطأها بعد حين، وينبغي التريث في نظري، حينما نعرض لمثل هذه المسائل؛ فلعل للنص مخرجا آخر، أو مدلولا آخر ليس لهذه الحقيقة علاقة به.

[1] – منهج النقد، د. نور الدين عتر، ص271، وانظر: المقترح، ص67.

[2] – الرسالة، الشافعي، ص462، وانظر: المقترح، ص67-68.

الإشكال الثاني: هل يتقوى الحديث الضعيف إذا وافقته حقيقة علمية؟

إن السر والأهمية في دراسات الإعجاز العلمي في السنة النبوية الشريفة، تكمن في التأكد من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قاله، أو فعله، أو أقره، حتى تقوم الحجة على الكافرين، ويعلموا أن ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم، وحي من الله، خاصة مع غياب العلم، ووسائل المعرفة في زمنه.

فإذا لم نتأكد يقينا من أن النبي صلى الله عليه وسلم قد جاء به، فلا وجه للإعجاز هنا، خاصة أن المعارض، والماري يستدل علينا بقوله: إن علماءكم ضعفوا الحديث، ونبيكم لم يقله قطعا، فكيف تستدلون بما هو غير ثابت لإثبات صدق رسالته؟

وهذه الدعوة، أي جبر الروايات الضعيفة بالحقائق العلمية، ينيغي ردها والتحفظ عليها، لأنها تحمل محاذير كثيرة أهمها:

أ. أنها تفتح الباب لكل من أراد تقوية حديث بما يظنه يصلح جابرا أو مرجحا.

ب. أن كثيرا من الحقائق العلمية نسبي غير قطعي، قد يتغير ويتبدل، ويظهر خطأه، فنقع نحن حينئذ في الحرج، ونكون قد نسبنا إلى نبينا صلى الله عليه وسلم، ما لم يثبت عنه.

ج. إن قياس هذه المسألة على العمل بالضعيف في فضائل الأعمال، قياس مع الفارق؛ حيث إن مسألة العمل بالضعيف في الفضائل مختلف فيها، ومن رأى العمل به وضع له شروطا: كأن لا يكون الضعف شديدا، وأن يندرج تحت أصل عام...الخ[1].

د. إن هذا القول (أي جبر الروايات الضعيفة بالحقائق العلمية). في حد علمي. لم يقل به أحد من العلماء قديما أو حديثا، وأقصد بالعلماء: أهل الفن؛ لأنهم العبرة في الخوض في مثل هذه المسائل.

[1] – اختلف العلماء في مسألة العمل بالضعيف في فضائل الأعمال إلى ثلاثة مذاهب: مذهب لا يجيز العمل به مطلقا، ومذهب يجيز العمل به مطلقا، ومذهب يجيز العمل به بشروط؛ أحدها: أن يكون الضعف غير شديد، والثاني: أن يندرج تحت أصل معمول به. والثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط. انظر: تدريب الراوي، السيوطي، 162/1، والأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، اللكنوي، ص 40-41.

هـ لو فرضنا أننا قلنا جدلا: إن الحديث الضعيف ينجبر بموافقة الحقيقة العلمية، فهل يعزز ذلك فرضية أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله؟

الجواب هو طبعا: لا؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم، بعث هاديا، ومبشرا، ونذيرا، ولم يبعث طبيبا حتى نقول: إن كل ماجاءت به الحقائق العلمية وما ستأتي به، جاء به النبي صلى الله عليه وسلم.

و . ولو فرضنا جدلا وقلنا: إن الحديث الضعيف ينجبر بموافقة الحقيقة العلمية، فذاك يستلزم أن نفرض أيضا، أن الحديث الصحيح يرد إذا لم يوافق الحقيقة العلمية، أم يجب أن نسارع إلى اتهام الحقائق العلمية، والتمسك بصحة الحديث والوحي، اقتداء برسولنا عليه الصلاة والسلام عندما جاءه ذلك الرجل الذي كان أخوه مبطونا، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم، أن يسقيه عسلا، فعاد الرجل مرات إلى النبي صلى الله عليه وسلم، لينفي شفاء أخيه، والرسول صلى الله عليه وسلم يعيد له الوصفة نفسها، وفي الأخير قال له:" صدق الله وكذب بطن أخيك"[1].

وهذا عين ما ينبغي أن يحصل لنا اليوم؛ فطالما أننا نؤمن بأن الحديث وحي، وقد أجمع المحدثون على صحته، فإننا نقول في حال تعارض ظاهر حديث صحيح مع حقيقة علمية: صدق الله وكذبت الحقيقة العلمية التي قد يظهر بطلانها بعد حين. ألم يكذّب كثير من العلماء ويضعفوا حديث الذباب[2]؛ لأن الغرب يومئذ لم يكتشفوا ما في جناحي الذبابة من داء ودواء، وقال أحدهم: أصدق الغربي ولا أصدق النبي لأن الغربي أعلم؟ فماذا يقول هذا وأمثاله بعد أن اكتشفت الحقائق العلمية في الذبابة وفي جناحيها؟

ز . إن الهدف الأساس من دراسات الإعجاز العلمي في القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، هو تقديم البرهان القاطع، والساطع، على صدق الرسالة المحمدية، وأن ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم، وحي من الله عز وجل، ينبغي

[1] – رواه البخاري في الطب، باب الدواء بالعسل، 139/10، والترمذي في الطب، باب ما جاء في التداوي بالعسل، 409/4

[2] – رواه البخاري في الطب، باب إذا وقع الذباب في الإناء، 250/10، وفي بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه،359/6، وأبو داود في الأطعمة، باب في الذباب يقع في الطعام، 571/2، وأحمد في المسند، 229/2، وذكر د. خليل إبراهيم ملا خاطر، أن الحديث رواه أربعة من الصحابة، نقل عنهم بأسانيد كثيرة تزيد على خمسين طريقا، الإصابة في صحة حديث الذبابة، ص25.

تصديقه، والعمل به. ألا تعد هذه المسألة من صميم العقيدة الإسلامية؟ فكيف يستدل فيها بروايات ضعيفة، حكم عليها النقاد بالرد، سواء من جهة السند أو من جهة المعنى؟

ح . وأخيرا أقول: إن في الأحاديث الصحيحة غنية من حيث الكم المعرفي المعجز في شتى أنواع العلوم، من الالتفات إلى ما لم يصح، لكنها تحتاج إلى تكاثف جهود العلماء في مختلف التخصصات للكشف عن وجوه الإعجاز فيها.

الإشكال الثالث: هل يمكن للحقائق العلمية أن تكون رافدا جديدا من روافد التحقق من صدق الروايات التفسيرية التي وقع فيها الاختلاف، خصوصا بعض الإسرائيليات؟

أما الروايات التفسيرية، فتخضع لميزان النقد عند علماء الحديث الجهابذة، وقد تناول هذا البحث جانبا مهما فيما يتعلق بالروايات الضعيفة.

وأما مسألة الإسرائيليات، فإنها ليست من الرواية في ديننا، بل من أخبار الديانات الأخرى، وقد قال نبينا عليه الصلاة والسلام بشأنها:" بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج"[1]. وقد قرر العلماء أن الإسرائيليات ثلاثة أقسام:

1 . ما خالف ما عندنا فلا نصدقه.

2 . ما وافق ما عندنا، نصدقه.

3 . ما لم يظهر فيه خلاف أو وفاق، لا نصدقه ولا نكذبه، وتحل لنا روايته[2].

[1] – رواه البخاري في الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، 496/6.

– انظر: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، د. محمد بن محمد أبو شهبة، ص106–107. يجيز العمل به مطلقا، ومذهب يجيز العمل به بشروط؛ أحدها: أن يكون الضعف غير شديد، والثاني: أن يندرج تحت أصل معمول به. والثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط. انظر: تدريب الراوي، السيوطي، 162/1، والأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، اللكنوي، ص 40–41.

[2] – رواه البخاري في الطب، باب الدواء بالعسل، 139/10، والترمذي في الطب، باب ما جاء في التداوي بالعسل، 409/4

وعلى ضوء هذا، أرى أن ما عضدته ورجحته الحقائق العلمية، يساهم في تعزيز الثقة بسلامة ما جاء في هذه الإسرائيليات، والأخذ بها في وجوه التفسير.

المبحث الخامس: الاقتراحات.

يدعو بعض المهتمين بدراسات الإعجاز العلمي في السنة النبوية الشريفة، علماء الحديث إلى إعادة النظر في الروايات الضعيفة، مما يساعد على توسيع مصادر البحث، ويشجع العلماء على الإقبال عليها لاستخراج ما فيها من حقائق، والتوصل إلى الاكتشافات، ويتساءل آخر عما إذا كانت الحقائق العلمية تصلح لأن تكون قرائن تتقوى بها الروايات الضعيفة؟

وبعد معالجتنا هذه المسألة، نصل إلى الاقتراحات الآتية:

الاقتراح الأول:

يعد الإعجاز العلمي في السنة النبوية الشريفة، شاهدا إضافيا على صدق نبوة محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى أن ما جاء به وحي من عند الله عز وجل، وهو رافد من روافد الدعوة إلى الله ؛ والإيمان به، وبملائكته، وكتبه، ورسله، وباليوم الآخر، والقضاء والقدر، وهذه لعمري من أهم المسائل العقدية في الإسلام، فكيف نسمح لأنفسنا أن تستدل عليها بأحاديث ضعيفة واهية؟ فنعرض بذلك عقيدتنا، ونصوص الوحي إلى الطعن، والغمز، واللمز؛ فقد تكتشف حقيقة علمية ما، ونتهافت نحن إلى الروايات الضعيفة، ونقول: إن ديننا قد جاء بهذا الأمر ، ثم لما يثبت عدم صحة هذه الحقيقة، أو تلك النظرية، ننكمش ونقول: إن هذه الرواية ضعيفة، فنعرض دينا للاستهزاء.

---

[2] – رواه البخاري في الطب، باب إذا وقع الذباب في الإناء، 250/10، وفي بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه،359/6، وأبو داود في الأطعمة، باب في الذباب يقع في الطعام، 571/2، وأحمد في المسند، 229/2، وذكر د. خليل إبراهيم ملا خاطر، أن الحديث رواه أربعة من الصحابة، نقل عنهم بأسانيد كثيرة تزيد على خمسين طريقا، الإصابة في صحة حديث الذبابة، ص25.

[2] – رواه البخاري في الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، 496/6.

[2] – انظر: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، د. محمد بن محمد أبو شهبة، ص106-107.

من أجل ذلك، أقترح وجوب التشدد في ضابط الاستدلال في دراسات الإعجاز العلمي، بالأحاديث الصحيحة، أو الحسنة التي كثرت طرقها.

الاقتراح الثاني:

وجوب التشدد أيضا في بيان درجة هذه الروايات، وذكر نصوص الأئمة فيها إذا استلزم الأمر ذلك، لأن المسألة خطيرة وليست هيّنة كما يعتقد البعض.

الاقتراح الثالث:

استبعاد الروايات الموضوعة نهائيا من هذا الميدان، حتى وإن كانت تحمل في طياتها حقائق علمية، وطبية؛ ذلك لأنها مختلقة، ومنسوبة إلى نبينا صلى الله عليه وسلم، كذبا وزورا.

الاقتراح الرابع:

نزولا عند رغبة كثير من المهتمين بالدراسات الطبية، واكتشاف الحقائق العلمية، ولأن عددا غير يسير من الروايات الضعيفة، يحمل في طياته معاني وحقائق علمية متنوعة، أقترح إضافة قسم جديد إلى هذا العلم، نسميه مثلا: " الطب عند المسلمين"؛ تدرس فيه الحقائق العلمية المذكورة عندهم، وحقيقة الأعشاب المتداوى بها...الخ، وتبحث فيه النتائج، والاكتشافات العلمية التي توصل إليها علماء الإسلام، في القرون الخالية، ومقارنتها بما توصل إليه العلم الحديث.

الخاتمة:

تعد دراسات الإعجاز العلمي في القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، من أهم المسائل العقدية، كونها تمثل رافدا جديدا من روافد الدعوة إلى الله، وشاهدا إضافيا على صدق الرسالة المحمدية الخاتمة، لذلك ينبغي التشدد في هذا الباب، و الاستشهاد فيه بالأحاديث الصحيحة، أو الحسنة التي كثرت طرقها مع بيان درجتها ونصوص العلماء بشأنها، ولا يفتح الباب فيه أبدا، للاستشهاد بالأحاديث الضعيفة، والواهية، ولو كانت تحمل ما تحمل من معاني وحقائق علمية سليمة، فكيف يحل لنا الاستشهاد بحديث الحلبة، وحديث السفرجل، وقد رأينا نصوص الأئمة في تكذيب رواتهما، وإيرادهم هذه الروايات في كتب الموضوعات، والأباطيل؟

ولعل ما اقترحته في الأخير، يفتح الباب أمام الباحثين المهتمين بهذا الجانب، لدراسة مثل هذه الحقائق، ونسبتها إلى قائليها، من غير النبي صلى الله عليه وسلم، وبذلك نسهم في إبراز جهود المسلمين في باب الطب، والأبحاث العلمية المختلفة، قبل تطور العلم الحديث، واعتماده على الوسائل والتقنيات الدقيقة، والمتطورة.

قائمة المصادر:

. أثر الدراسات الإعجازية في نقد الروايات الحديثية والتفسيرية، عز الدين كشنيط [سطيف: ندوة الجزائر الدولية حول الإعجاز العلمي في القرآن والسنة، من 10-2008/3/12].

. الأرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليل بن عبد الله الخليلي ظبط عامر أحمد حيدر [بيروت: دار الفكر، 1993م].

. الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، محمد عبد الحي اللكنوي، وعليه تعليقات عبد الفتاح أبو غدة [حلب: مكتب المطبوعلت الإسلامية، ط3، 1993م].

. اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث لأحمد محمد شاكر، ابن كثير[بيروت: دار الكتب العلمية].

. الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، محمد بن محمد أبو شهبة [القاهرة: مكتبة السنة، ط4، 1408هـ].

. الإصابة في صحة حديث الذبابة، خليل إبراهيم ملا خاطر[جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط1، 1405هـ]

. التبصرة والتذكرة، زين الدين العراقي [بيروت: دار الكتب العلمية].

. تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، جلال الدين السيوطي[بيروت: دار الكتب العلمية، ط1،1996م].

. تقويم الأعمال التي تناولت الإعجاز العلمي والطبي في السنة النبوية، أحمد بن أبو الوفا عبد الآخر [ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية، في 15-1425/3/17هـ المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف].

. توضيح الأفكار، محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد[ط1، 1366هـ].

. الجامع الصحيح مع شرحه فتح الباري لابن حجر، محمد بن إسماعيل البخاري [بيروت: دار المعرفة].

. الجامع، محمد بن عيسى الترمذي [القاهرة: دار الحديث].

. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي [بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1952م].

. الحاوي للفتاوى، جلال الدين السيوطي[بيروت: المكتبة العصرية، 1990م].

. الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر[القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1، 1358هـ].

. السنن، أبو داود السجستاني[بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1996م].

. فتح المغيث، شمس الدين السخاوي [بيروت: دار الكتب العلمية، 1996م].

. قواعد تناول الإعجاز العلمي والطبي في السنة وضوابطه، عبد الله بن عبد العزيز المصلح [ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالسنة والسيرة النبوية، في 15-1425/3/17هـ المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف].

. الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي الجرجاني [بيروت: دار الفكر، ط2، 1985م].

. الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، تحقيق أحمد عمر هاشم [بيروت: دار الكتاب العربي، ط2، 1986م].

. المسند، أحمد بن حنبل [دار الفكر].

. معرفة علوم الحديث، الحاكم النيسابوري [بيروت: دار الكتب العلمية، ط2، 1397هـ].

. المقترح من قواعد المصطلح، عبد العزيز دخان [لقاهرة: مكتبة جيل المستقبل، ط1، 2007م].

. المقدمة مع شرحها التقييد والإيضاح للعراقي، ابن الصلاح، تحقيق عبد الرحمن بن عثمان [دار الفكر العربي].

. منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر [دمشق: دار الفكر، ط3، 1981م].

. الموضوعات، عبد الرحمن ابن الجوزي [بيروت: دار الكتب العلمية، 1995م].

. ميزان الاعتدال، أحمد بن عثمان الذهبي [بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1985م].

. النكت على ابن الصلاح، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق ربيع بن هادي [المدينة المنورة: المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي، ط1، 1984].